

انهيار المسلحين السريع في القلمون ...

الأسباب والتداعيات

■ **حميدي العبدالله**

على امتداد المعارك التي خاضها الجيش السوري ضد معازل المسلحين في منطقة القلمون، بدءاً من قارة مروراً بالبنك وبيروود ورنكوس وانتهاءً بمغوللا والصرخة والجبّة، لم تشهد المدن والبلدات القلمونية مواجهة فعلية بين الجيش والمسلحين، واقتصرت المواجهة على معارك في التلال الحاكمة التي ما إن سيطر عليها الجيش حتى انهارت مواقع المسلحين في المدن والبلدات وفروا هاربين إمّا إلى لبنان أو إلى الجرد الواقعة على الحدود المشتركة اللبنانية – السورية.

لا شك في أنّ لهذا الانهيار السريع، بل المفاجئ وغير المتوقع، أسبابه، وسترتّب عليه تداعيات. ثمة أسباب عسكرية وأخرى سياسية تفسر هذا الانهيار، أولها الأسباب العسكرية وفي مقدمها: أولاً، تغيير الجيش السوري تكتيكاته القتالية. سابقاً كان الجيش يلبّأ عادة إلى مواجهة المسلحين في معاقلمه التي تحصنوا بها في المدن والبلدات، ورغم من أنه حقق نجاحات في العديد من المواجهات إذ حرر مغوللا أكثر من مرة، إلا أن المسلحين سرعان ما عادوا وسيطروا على المناطق التي جرى خزرت، وجاؤوا من المناطق التي ظلت تحت سيطرتهم، خاصة التلال الحاكمة وبعض المدن والبلدات التي شكلت عقبا لهم. هذه المرة التكتيك لم يكن هجوما مباشراً بل غير مباشر، ووضع الجيش ترتيباً للعمليات وألويوات الاستهداف كان له دور كبير في تحقيق تحرير سريع للمدن والبلدات والحفاظ عليها من دون تدمير لبنييتها التحتية وللأبنية السكنية، وكان السيطرة على التلال الحاكمة دور كبير في حسم المعركة سريعاً، فواجهة جيش نظامي مع عصابات مسلحة خارج الأبنية يعطي الجيش أفضلية على المسلحين لاعتبارات كثيرة سيرد بعضها في السياق اللاحق.

ثانياً، قوة النيران وكثافتها، إضافة إلى الاستطلاع الجيد، إذ أدى تنسيق نيران الطيران الحربي والمرحوي ونيران مدفعية الميدان والذبابات وراجمات الشوك إلى جعل قدرة المسلحين على الصمود في التلال الحاكمة أمراً غاية في الصعوبة، إلى حد الاستحالة.

ثالثاً، تفتّت الجماعات الإرهابية، وتزايد انقساماتها، وتعاظم الشكوك بين فصائلها، وتبادل الاتهامات التي عمقت الانقسامات عند خسارتها كل موقع.

رابعاً، اعتماد سياسة «قطع رأس الأفعى». ففي كل المواقع التي شكلت عقداً مهم الجيش بعد استطلاع جيد إلى القيام بعمليات نوعية استهدفت قادة المجموعات المسلحة ونجح في ذلك، وأثر هذا التطور في معنويات المسلحين، خاصة في ظل الحصار، إذ يصعب استبدال هذه القيادات وإعادة

ترتيب الصفوف من جديد.

أما الأسباب السياسية ففي مقدمها:

التغيير الذي حصل في البيئة الشعبية الحاضنة، بعد اكتشاف حقيقة هذه الجماعات وتكفير بعضها البعض الآخر، واعتداءاتها على حرية المواطنين، فأدت هذه الممارسات إلى حصول تعاون من قبل بعض الشبّان مع الجيش السوري، إضافة إلى إقدام كثير على إلغاء السلاح. ولعل حرارة الاستقبال الذي لقيه الجيش السوري في بلدة الجبة مثال ساطع على طبيعة ومستوى هذا التحول.

اقتناع مسلحين كثير، ولا سيما السوريين، بصعوبة الصمود في وجه زحف الجيش السوري في ضوء النجاحات التي حققها في جبهات عديدة، وفي ضوء التغيير الذي شهدته البيئة الإقليمية والدولية، تحديداً في الأشهر القليلة الفائتة.

تداعيات الانهيار السريع فمما لا شك فيه أن الانهيار السريع للجمعات الإرهابية ستكون له تداعيات كثيرة من أبرزها:

تأثر معنويات المسلحين سلّبا بما جرى، وتأثر معنويات جنود الجيش السوري إيجابيا، وهذا سيكون له أثر كبير في المواجهات المقبلة بين الجيش والمسلحين في مناطق أخرى.

بعد حسم معركة القلمون، المنطقة التي شكلت معقلاً وممرًا لوجستيا مهما للمسلحين، سيكون لذلك تأثير كبير في معركة القوطة الشرقية، ولو حسمها الجيش السوري فسُحِدَت انعطافا نوعيا في المواجهة الشاملة بينه وبين الجماعات المسلحة والدول الداعمة لها، وقد يتكرّر سيناريو القلمون لناحية سرعة انهيار المسلحين في هذه المنطقة التي باتت في وضع يشبه الوضع الذي كانت عليه منطقة القلمون عشية سقوطها.

ج – حسم معركة القلمون سيحرر جزءاً كبيراً من قوة الجيش العربي السوري التي كانت تنتشر في المنطقة لاحتواء خطر الوف المسلحين المنتشرين فيها، وقدرت بعض المصادر عددهم بنحو 15 ألف مسلح، وسوف تتجه قوة الجيش التي اكتسبت خبرة قتالية جيدة إلى جبهات أخرى والعمل على تحريرها.
د – ستتناقص قدرات المسلحين في العديد والعتاد في المناطق التي كانت تتهدّي من العمر اللوجستي الذي ملّته منطقة القلمون، وهذا يساعد في إحكام الحصار على مناطق، وحرمان مناطق أخرى من عمق كان يشكل سندا لها لمواصلة القتال ضد الجيش السوري.

في ضوء ما تقدم، يمكن الاستنتاج أن معركة القلمون والانتصارات التي تحققت فيها، وسرعة انهيار المجموعات المسلحة، تشكل تحوّلاً مهمّاً وكبيراً في سياق إلحاق الهزيمة بالتمرد المسلح في سورية.

البناء

■ **ماجدي البسيوني**

كفاءة مؤسسات الحكم في مصر تصل إلى نسبة 29 في المئة، وهي أقل جودة من نظيراتها في 147 دولة. أما بالنسبة إلى البيئة التشريعية، وبحسب مؤشرات البنك الدولي، فإن استقلال القضاء منقوص، والقانون غير فاعل، وضمان الحقوق القانونية للمواطنين ضعيف، كما أن الدولة المصرية تحتل المرتبة 35 في قائمة الدول الفاشلة. وبالنسبة إلى معضلة الفساد، فإن مصر تحتل المرتبة 155 في السيطرة على الفساد، والمرتبة 71 في المحسوبيّة، والـ51 في الرشى.

هكذا نشرت جريدة «الوطن» المصرية الخاصة الممولة خليجيا، هادفة على حد قولها إلى القول للمرشحين للرئاسة: هذه مصر التي تريدون حكمها. وفي الوقت نفسه تقول للناخبين: هذه مصر التي ستنتخبون لها رئيسا.

ولم يتطرق التقرير إلى لاسباب التي أوصلت مصر إلى هذه الحالة، رغم اعتمادها في هذا التقرير على المنظمات الدولية، وأولها تقارير البنك الدولي، ما حدد على مدى العقود الماضية السياسات التي يجب أن تتبناها مصر التي سلمت له ذقتها تماما.

محمد الدسوقي في جريدة «اليوم السابع» التابعة لحفنة من رجال الأعمال يتقدمهم أبو هشيمة، زوج الفنانة هيفا سابقاً، كشف الأسباب الرئيسية وراء انقسام «الإخوان» حول فكرة المشاركة في الانتخابات

الرئاسية القادمة إلى ثلاثة أفرقاء: الأول، القطاع العريض من شباب الجماعة ويرون أن المقاطعة واجبة لأن ما بينهم وبين سلطة ما بعد 30 يونيو، لم يعد مجرد خلاف سياسي، بل أصبح معركة دم وبقاء، معتبرين أن أي مشاركة سياسية في خريطة طريق 30 يونيو، هي إقرار رسمي من الجماعة بما حدث يوفر غطاء شرعيا للسلطة الجديدة، ويسحب من مرسي الميزة الوحيدة التي يهتفون بها في المظاهرات حول أنه أول رئيس مدني منتخب مختلف، وليس مسجوناً أو معتقلاً.

الفريق الثاني، يقوده خيرت الشاطر ومجموعة من قيادات مكتب الإرشاد الموجودة في السجن، والتي تؤمن بضرورة مشاركة «الإخوان المسلمين» في الانتخابات الرئاسية بأي شكل، حتى لو كان مجرد الإيحاء بدعم مرشح معين لشد انتباه العالم إلى ما يحدث في مصر، والترتيب بما سيحدث من قاموا انتخابية والحصول على فرصة إصدار بيانات هدفها إحراج الدولة المصرية أو تشويه صورة السيسي قبل أن يجلس على كرسي الرئاسة بالتشكيك في نزاهة الانتخابات التي فاز بها، وتسدنت في وجهة نظرها إلى تاريخ «الإخوان»، وتحديدا رسالة المؤسس حسن البنا في المؤتمر السادس الذي انعقد في يناير 1941.

الفريق الثالث، تقوده مجموعة القيادات الهاربة التي تريد أن تحافظوا على حماسة الشباب والمظاهرات التي تنشر الفوضى، وتخشى في الوقت نفسه من توفير غطاء شرعي لسلطة ما بعد30 يونيو، ولذلك هي تميل إلى ما نوقش في اجتماع التنظيم الدولي الأخير في

البعض يريد مصر محطمة... والشعب يصرّ على عودتها قويّة

تركيا وأشار إلى ضرورة إحراج الدولة المصرية بإعادة ترشيح مرسي رمزيا، تأكيداً على أنه صاحب الشرعية الوحيدة وإضفاء صيغة الهزلية على الانتخابات.

على الأرض، دعا تنظيم «الإخوان» الإرهابي، أنصاره إلى الحشد اليوم في أول أيام التظاهرات التي دعا إليها حتى 25 نيسان الجاري، (موعد غلق باب الترشح لرئاسة الجمهورية) وطلب تحالف «الإخوان» أنصار الرئيس المعزول بالتظاهر طوال الأسبوع المقبل للتضامن مع طلاب الجامعات.

كانت جامعة القاهرة شهدت الأسبوع الفائت ثلاثة انفجارات متتالية أعلنت مسؤوليتها جماعتان إرهابيتان تنتميان أساساً إلى ما يسمى بتحالف الشرعية، وأودت الانفجارات بحياة رئيس مباحث غرب الجيزة وإصابة خمسة آخرين للمرة الأولى في تاريخ ثاني أقدم الجامعات المصرية والثالثة عربيا بعد جامعة الأزهر وجامعة القرويين. فضلاً عن أن جامعة القاهرة تأسست في عهد محمد علي، ثم ما لبثت أن أغلقت في عهد الخديوي محمد سعيد (نحو 1850)، وبعد حملة مطالبة شعبية واسعة لإنشاء جامعة حديثة بقيادة مصطفى كامل تأسست هذه الجامعة في 21 كانون الأول 1908 تحت اسم الجامعة المصرية رغم معارضة سلطة الاحتلال الإنكليزي بقيادة لورد كرومر، ثم أعيدت تسميتها لاحقا فعرفت باسم جامعة فؤاد الأول، ثم جامعة القاهرة بعد ثورة 23 تموز 1952.

القضية الأخطر في تاريخ مصر، وربما دول العالم، ما كشفه وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم في مؤتمر صحافي وما يتم كشفه حتى الآن في برنامج «السندوق الأسود» الذي يقدمه الصحافي عبد الرحيم علي حول ما عرف بقضية التخابر الكبرى التي تسرد وقائع وأسماء بعينها على رأسها الرئيس المخلوع محمد مرسي وسكوتارته وجودة على رأس السلطة في المحروسة وكيف تم فتح الخزائن الحديد في قصور الرئاسة ونهب ما يزيد على أربع حقائب مليئة بالمستندات السرية التي تعد العمود الفقري للدولة، تحوي كل صفقات السلاح في الجيش المصري وأماكن وجودها. كما تحوي أدق أسرار الدولة من اتفاقيات سرية ومعلومات خاصة بالدول الأخرى وما يدور بها وله علاقة مباشرة بمصر، والوقائع التي ثبتت تروى بالصوت والصورة اعتراضات لبعض من قاموا بتخزين هذه الحقائق وكيف انتقلت إلى قطر عبر تركيا وكيف تم اللقاء بجمد بن جاسم وعرض بعضها عليه وكم دفع «عربون» استلامها، وكيف تم تسليمها لكيان الصهيوني والاستخبارات الأميركية.

فيما انفردت «شبكة البوابة» عن خطة التنظيم الدولي له«الإخوان» لاغتيال عبد الفتاح السيسي فقالت : كشفت مصادر سيادية رفيعة المستوى له«البوابة نيوز» أن الأجهزة السيادية توصلت إلى معلومات تكشف أن التنظيم الدولي له«الإخوان» على اتصالات بعدد من أجهزة الأمن الخارجية، للقيام بعملية إرهابية في الأيام المقبلة.

ماذا لو أثرت الأزمة الأوكرانية في الملف الإيراني؟

■ **جيمس جيفري***

تسبب نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريباكوف في إثارة تعليقات كثيرة خلال الأسبوع الثالث من آذار الفات، عندما هذّب باتخاذ إجراءات انتقامية، محتملة حول الملف النووي الإيراني إذا ضغطت واشنطن على موسكو في شأن شبه جزيرة القرم. ورغم أن ذلك قد لا يكون أكثر من تكتيك تخويفي، إلا أنه يستحق الدراسة باعتباره السيناريو الأكثر سوءاً. ولدى أخذ جميع العوامل في الحسبان، تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها التكيف مع مثل هذا التطور في ضوء الترابط العسكري والدبلوماسي المواتي لقواتها في الخليج الفارسي. لكن القيام بذلك سوف يتطلب عزمًا ونهجا أكثر واقعية في مواجهة فلاديمير بوتين الذين لا يمكن توقُّع تصرفاته.

ثلاثة أسئلة

في حال تكرار التهديد الروسي أو تعزيره، فسوف يثير ثلاثة أسئلة مترابطة. أولاً، هل يتعيّن على الولايات المتحدة وحلفائها الرد على ذلك التهديد بخفض العقوبات المقررة في شأن أوكرانيا ومن ثمّ «إنقاذ» المحادثات النووية الإيرانية؟ ثانياً، هل ستفكر موسكو جدّيًا في تنفيذ التهديد؟ ثالثاً، ما مقدار الضرر الذي يمكن أن تحدثه روسيا فعليًا في المساعي الدولية لكبح جماح سعي إيران إلى امتلاك أسلحة نووية وبأي ثمّن إلى موسكو؟

في النظام الفاعل للسياسة الخارجية، تتوقف الإجابة عن السؤال الأول على الجاباب عن السؤالين الثاني والثالث. إذا كانت واشنطن مقتنعة بأن الروس لن يعضوا قدمًا في ذلك التهديد، أو إذا كانت مقتنعة بأنهم لو فعلوا ذلك فلن ينجحوا في إحراج الجهود الدولية عن مسارها، فإن الإجابة عن السؤال الأول تكون بـ«الفي». لكن إن كان المرء يرى أن موسكو سوف تنفذ تهديدها بالفعل وأن أمامها فرصة للنجاح، فستصبح على واشنطن أن توازن التكاليف والمزايا الاستراتيجية في شأن تبني موقف قوي حيال قضية أوكرانيا مقابل الملف النووي الإيراني.

إن وجهة نظر الغالبية حتى الآن هي أن روسيا سوف تخسر أكثر مما ستكسبه من خلال اللعب بالورقة الإيرانية، لكنه رهان غير مؤكد. القت الأزمة الأوكرانية بظلالها على رغبة بوتين في عرقلة السياسة الخارجية الأميركية، وعلى جبه المجازفة و«الهجمات المفاجئة» المثيرة. كما أن ولعه بالمجازفة يُعدّ ثقل موازنة مهمًا للصالح الروسية في التعاون مع شركائها في مجموعة «دول الخمسة زائدًا واحدًا» (بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدّ) حول القضية الإيرانية؛ ويشمل ذلك تحديدًا تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، ودعم نظام منع الانتشار النووي الذي يفرض الدول النووية الحالية، والخوف من خروج «قنبلة الإسلاميين» عن نطاق السيطرة، ما ستكون له تداعيات على المناطق الإسلامية ذات الأغلبية الروسية، والالتزام حيال مجلس الأمن الدولي الصالغ بقوة في المحادثات الإيرانية. إن التأكيد على هذه المصالح أمر منطقي، لكن هذا المنطق ذاته دفع الغرب إلى الاستنتاج بأن بوتين لن يتمسك بقوة بدعم النظام السوري أو تغيير الحدود الأوروبية بالوقت.

في الواقع، يواصل بوتين فعل الأشياء التي تتحدّى منطلق الأمور في الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين». وفي أي مبادرة غربية على ما يبدو، لا يرى بوتين أن التقدم يصيب في مصلحة المجتمع الدولي ككل – بما في ذلك روسيا – بل يعكس تعاضل جهود الولايات المتحدة. ولأنّ تركيزه ينصب على إحتواء هذا النفوذ كقوة وجودي، لا يمكن للمرء أن يستبعد تصرّف روسيا ضدّ أفضل مصالحها المزعومة في شأن الأسلحة النووية الإيرانية – وهي قضية قد تمثل أهمية لبوتين، لكنها ليست وجودية. ويمكن أخذ الحسابات الاقتصادية

الباردة في الاعتبار أيضاً. فكلما ازدادت زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط – خاصة في منطقة الخليج، التي تسيطر على 20 في المئة من صادرات النفط العالمية وتمتلك إمكانات كبيرة لتصدير الغاز – ارتفعت أسعار النفط والغاز من المناطق الأخرى، بما في ذلك روسيا.

هل الظروف في غير مصلحة موسكو؟

لكن ما الذي يستطيع بوتين فعله تماماً لتقويض الجهود الدولية ضد إيران لو رغب في ذلك؟ إن هذا الوضع هو أكثر مواتاة لواشنطن وحلفائها، لكن فقط إذا فكروا فيه من منظار الواقعية السياسية وليس منظار «القرن الحادي والعشرين». هذا يعني التركيز على القوات العسكرية، والقواعد، والعلاقات الدبلوماسية في منطقة الخليج – إذ تتبوأ الولايات المتحدة مكانة أفضل بكثير عن مكانتها في البحر الأسود.

كما أن ثمة عوامل أخرى عديدة تجعل الميزان يميل في مصلحة

واشنطن. أولاً، في حين يعتمد نظام العقوبات الدولية على قرارات مجلس الأمن الدولي، فإن الإجراءات الأكثر فاعلية في العقوبات الأميركية الأحادية المفروضة على صادرات النفط الإيرانية بمساعدة الدول المستوردة. ثانياً، تستند الإدانة الدولية لسلكو إيران على قرارات مجلس الأمن الدولي ومن ثم فهي بالفعال القانون المعمول به – ولا يستطيع بوتين عكس هذه القرارات. ثالثاً، الفنون أكثر اعتماداً من روسيا على النظام التجاري العالمي، وتوخّط الحذر لئلا تدعم بقوة سيطرة بوتين على شبه جزيرة القرم، ذلك يتعارض مع المصالح الصينية. وتعتمد بكين على نحو خاص على نفط الخليج ومن المحتمل أن تخسر بقدر ما قد يكسب بوتين من عدم الاستقرار وما ينتج منه من ارتفاع أسعار النفط والغاز. وأخيراً، إن رد فعل الغرب على التحرك الأسود من جانب موسكو قد يشمل تقويض مزايا روسيا في سوق الغاز والنفط ووصولها إلى الأنظمة المالية والتجارية الدولية.

خيارات بوتين: تقويض التوصل

إلى اتفاق والتحالف مع إيران

لو نحّينا مزايا الغرب جانبا، فثمة بعض الأوراق التي يملكها بوتين ويستطيع اللبب بها، وستكون الاستراتيجية الأسهل نسف أي اتفاق نووي نهائي مع إيران من خلال إعلام طهران بالحدود الدنيا لمجموعة «دول الخمسة زائدًا واحدًا» ومعارضة أي موقف قوي يجعل الاتفاق مقبولاً للكونغرس الأميركي وحلفاء الولايات المتحدة. وسجّردت واشنطن من تحقيق نصر دبلوماسي، ويحافظ على التوترات، ويؤكد الحروف واسع النطاق من أن «خطة العمل المشتركة» الموقّعة ستكون الحدود القصوى للمفاوضات، بما يحرم إيران من قدرات سريعة لاختراق القضية النووية. وبقيتًا، إن عقود النفط سوف تبقى عند مستواها الحالي حتى في ظل التقويض المحدود بموجب «خطة العمل المشتركة». بيد أن متطلبات السوق وتآكل العقوبات والتلاعب الروسي

آراء

البعض يريد مصر محطمة... والشعب يصرّ على عودتها قويّة

أشارت المصادر إلى أن التنظيم كلف القيادي محمود عزت باستهداف المشير عبد الفتاح السيسي، بالتنسيق مع القيادي يوسف ندا الذي يعكف على تمويل مجموعات مدربة لاستهداف المشير ووزير الداخلية ورئيس جهاز الأمن الوطني بخطة تسمى «صيد الأفاعي». وأوضحت المصادر أن التنظيم الدولي له«الإخوان» أوصى بضرورة اغتيال المشير عبد الفتاح السيسي، لأنه يعتبر رأس الصدادع على «الإخوان»، مع ضرورة هزّ استقرار بعض دول الدول الخليج لوقف التصعيد ضد «الإخوان». وأضافت المصادر أنّ الأجهزة الأمنية توصلت إلى معلومات تكشف عن اجتماع حدث بين أحمد يوسف ندا القيادي في التنظيم الدولي ورئيس الاستخبارات التركية، بحضور فيدال هاكاني ووجافان مادان أهم رجلين في الاستخبارات التركية، وتم التنسيق حول طرائق التصعيد داخل البلاد وضرورة كسر ما سموه بالانقلاب بمساعدة الاستخبارات التركية بتزويد المجموعات المصرية ومحاولة استخباراتية عن التحركات المصرية ومحاولة التجسس على النظام المصري ومدّ معلومات للتنظيم الدولي له«الإخوان» للتحرك.

أشارت المصادر إلى أن قيادات من التنظيم الدولي أيضًا اجتمعوا مع غانم الكبيسي مدير الاستخبارات القطرية قبل أسبوع في الدوحة، لبحث الأزمة المصرية وحصول التنظيم الدولي على الدعم الكامل. وعلى عكس ما يتّردّد، فإن مدير الاستخبارات القطرية رحب بوجود قيادات التنظيم على الأراضي القطرية، وأنّ هناك دعماً نادا برصد مبلغ 5 ملايين دولار لدعم معسكرات في شرق ليبيا وعدد من مرتزقة هناك، لإشعال فتيل العنف في مصر قبل الانتخابات الرئاسية.

بمقتل الزميلة ميادة أسعد اكتمل عدد شهداء صاحبة الجلالة على يد الجماعة الإرهابية إلى 12 شهيداً بالتنام والكمال.

الزميلة «المصري اليوم» انفردت بحوار مع الرئيس الأسبق حسني مبارك جاء به لفظ لم يذكره مبارك على مدى سنوات حكمه الثلاثين عندما وصف الكيان «الإسرائيلي» بالصهيوني، مؤكداً على أن الحكم في قطر سييءً تماماً اعتاد على انقلاب الأبناء على الآباء موضحاً أنّ قطر التي بها أكبر قاعدة أميركية ستستمرّ نغذفا ما يملئ عليها لكن الأغرب أن عدة مقالات خرج مقلّعة على أنّ ما بثته الجريدة على موقعها الإلكتروني بعيد تماماً عن صوت مبارك نفسه، مؤكّدة على أنه حوار مفبرك، غير أن لا مبارك ولا محاموه حتى اللغة نفوا ذلك.

التوكيلات لعبد الفتاح السيسي تعدّ مئات الألوف في مختلف المحافظات، بينما المطلوب بحسب القانون 25 ألف فحسب في حين تختبئ حملة حمدين صباحي بالوقوف خلف السيسي.

في لقائه مع لميس الحديدي، أكد الاستاذ محمد حسنين ميهكل على أن انتخاب عبد الفتاح السيسي ضرورة تحنّاجها البلاد.

الجمهورية العربية السورية

الجمهورية العربية السورية

يمكن أن تُضعف بقوة بمرور الوقت من جراء هذه القيود، التي تقوم على قبول الدول الأخرى بتدخل الولايات المتحدة في شؤون شركاتها الخاصة.

يلعب بوتين للفوز ثم يستطيع أن يتابع استراتيجية اختلاق الأزمات من خلال التوصل إلى اتفاق نووي ثنائي مع إيران. ومن شأن ذلك أن يلبّي مخاوف روسيا حول الانتشار النووي، ويعزز موقفها الدبلوماسي – من خلال توفير بديل لمخاعي مجموعة «دول الخمسة زائدًا واحدًا» – ويفجر نظام العقوبات الأحادي الجانب الذي تتبّعه واشنطن.

في السيناريو الأسود، يستطيع بوتين أن يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، من خلال إعادة إحياء بيع نظم الدفاع الجوي المتقدمة لإيران (التي لا تحظرها عقوبات الأمم المتحدة) والبناء على اتفاق محطة بوشهر النووية من خلال منح طهران المزيد من التقنيات النووية ثنائية الاستخدام. والأمر الأخطر أن يستطيع اتخاذ خطوات عسكرية مثل إقامة قاعدة بحرية في إيران، والإعلان عن معارضة روسيا لأي تحرك عسكري ضد إيران ونشر «قنبين» في المنشآت النووية الإيرانية عالية القيمة، أو حتى تمرکز قوات روسية رمزية في مواقع استراتيجية.

هل هذا محض خيال؟ كلا، يا للأسف – أظهرت موسكو سلوكًا مماثلاً ينطوي على أخطار جمّة في أماكن أخرى، بدءاً من إرسال قوات رمزية إلى كوسوفو عام 1999 إلى غزو جورجيا وأوكرانيا. وفي مواجهة الإدانة الدولية الناتجة من ذلك، يستطيع بوتين الاعتماد على اتفاقية نووية ثنائية مع إيران على النحو المذكور أعلاه، في تحد صريح للعقوبات المصرية الأميركية باعتبارها تدخلا غير مقبول في الشؤون الداخلية لإيران، وسوف يستغل التطور الدولي تجاه واشنطن حول عدة أمور بدءاً من «إسرائيل» وحتى حرب العراق.

المراحل المقبلة

في حال إقدام بوتين على مفاقمة الأمور في شأن إيران، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها هم في وضع جيد لمواجهته. وكلما كانت واشنطن أكثر إصرارًا وإقناعًا في الحد من قدرات طهران على امتلاك أسلحة نووية ومواجهة التحديات الروسية في أوكرانيا وغيرها، كلما انخفض احتمال اضطرابها إلى التعامل مع مناورة روسية جديدة في ما يخص إيران أو غيرها من القضايا. لكن إذ حاول الغرب تحييد أفعال بوتين الضارة من خلال تقديم تنازلات حول العقوبات المرتبطة بأوكرانيا، فسوف يتسرع على إساءة التصرف في الخليج.

وفقًا لذلك، يتعيّن على الولايات المتحدة بناء إجماع دولي بديل لدعم تحركاتها في ظل غياب إجراءات جديدة من قبل مجلس الأمن الدولي، مستغلة حقيقة أن بوتين جعل نفسه أكثر ضعفًا من خلال انتهاكه الأعراف الدولية. ويشمل ذلك استخدام الطاقة وأدوات اقتصادية عالمية أخرى لرديع روح المغامرة الروسية واحتوائها. على واشنطن أيضًا أن تتودد إلى الصين في شأن قضايا الشرق الأوسط، رغم أن تصرفات بكين المشابهة لما يحدث في شبه جزيرة القرم في المناطق الخارجية القريبة منها تبعث على القلق.

أخيرًا، على واشنطن أن توضح أمرين. أولاً، إن حل المسألة النووية الإيرانية بطريقة تدعم أمن الولايات المتحدة وحلفائها يقع ضمن المصالح الأميركية الجوهريّة. ثانياً، إن الولايات المتحدة سوف تستمد القوة العسكرية الهائلة لتحقيق تلك الغاية في حالة استحالة التوصل إلى بديل دبلوماسي قائم على التعاون بسبب التخلفات الروسية. ولهذه الأسباب وغيرها كثيرة، فإن المهمة الأولى لإدارة أوباما هي إعادة ترسيخ الإيمان بعزم الولايات المتحدة على استخدام قوتها العسكرية الساحقة والخوف من استعدادها على استخدام هذه القوة

^[1] * زميل زائر في معهد واشنطن